

القول فيه **فصل** اذا اختلفا في الخلع فادعاه الزوج وانكرته  
المراه بانت باقراره ولم يستحق عليها عوضا لانه انكره وعدها اليمين  
وان ادعت المراه وانكره الزوج فالقول بقوله لذلك ولا يستحق عليها  
عوضا لانه لا يدعيه فان اتفقا على الخلع واختلفا في قدر العوض  
او جنسه او حلولة او تاجيله او صفته **فالقول قول المراه** حكاه  
ابوبكر بن عاصم بن حماد وهو قول مالك ابي حنيفة وذكر القاضي روايه  
اخرى عن حماد ان القول قول الزوج لان الموضع يخرج من ملكه  
فكان القول قوله في عوضه كما السيد مع مكاتبه **وقال** الشافعي  
يخالفان لانه اختلاف في عوض العقد فيخالفان فيه كالمتبايعين  
اذا اختلفا في الثمن **وقال** انه احد نوعي الخلع وكان القول قول  
المراه كالطلاق على ما اذا اختلفا في قدره وان المراه منكره  
للزواجه الصفه فكان القول قولها القول النبي صلى الله عليه وسلم  
اليمين على المدعي عليه **واما الخالف** في البيع فيحتاج اليه لفسخ  
العقد والخلع في فسخ فلا يفسخ وان قال خالعتك بالثمن فقالت  
انما خالعتك غيري بالثمن فيمكن منه بانت والقول قولها في نفي العوض  
عنها لانه منكره له وان قالت نعم لكن ضمنها لكا اي وغيره لزمها  
الالف لانها باهية والضمان لا يبري في ثمنها وكذلك اذا قالت  
خالعتك على الف سره لكا اي لانها اعترفت بالالف او دعت على  
ايها دعوى فقبل قولها على نفسها دون غيرها **ان قال** سألني  
طالفة بالثمن **فقال** بل سألني لكا اي بالثمن وطلقتني واحده  
بانت باقراره والقول قولها في سقوط العوض عنها اكثر العقدها

بازم

يلزمها مثلث الالف على اصلهم فما اذا قالت طلقتني لكا اي بالثمن  
فطلقت واحده انه يلزمها مثلث الالف وان خالعتك على الف فادعي  
ايها فبانت **وقالت** بلي هي رواه والقول قولها لما ذكرنا في اول  
الفصل ولو قال احدهما كانت دراهم راضيه وقال الاخر مطلقه  
فالقول قولها الا على الروايه التي حكاه القاضي فان القول قول  
الزوج في هاتين المسئلتين وان اتفقا على الاطلاق لزمه الف  
من غالب نقد البلد وان اتفقا على انها ارادوا درهم راضيه  
لزمها ما اتفقت ارادتها عليه وان اختلفا في الارادة لكان حكمها  
حكم المطلقة يرجع الي غالب نقد البلد **وقال** القاضي اذا  
اختلفا في الاراده وجب المهر المسمى في العقد لان اختلافهما  
يجعل البدل مجهولا فيجب المسمى في النكاح الاول اصح  
لانها لو اطلقت العتق القسمه ووجب الف من غالب نقد البلد  
ولم يكن اطلاقها حرا له تمنع صحة العقد فلذلك اذا اختلفا  
ولانه يجبر العوض المجهول اذا لم يكن حرا له تزويجها له  
المثل العبد مطلقا بعد وفتره فالحاله هاهنا افضل فالصحة  
اولى **فصل** اذا اعلن طلاق امراته بصفه ثم ابانها  
بخلع اولاقته ثم عاد فترزوا وجرت الصفه طلقت وقاله  
اذا قال ان حكمت اباك فانت طالق ثم ابانها ثم تزوجها ثم جرت  
منه اخرى فظاهر المذهب انها تطلق عن احد ما يولد  
على انها لا تطلق بغير عليه في العتق رجل قال لعبدك انت حر  
ان دخلت الدار فباعه ثم رجع بعني فاشتره فان رجع وقد